

مقاييس أسلمة المعرفة بين حجية النص الشرعي وسلطة العقل التأويلية
-قراءة نقدية-

**Measures of Islamization of knowledge between authentic legal text
and interpretative authority of reason
-A criticizing read-**

د. قبلي بن هني¹

¹ جامعة الأغواط (الجزائر)، gubihani198048@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/06/12 تاريخ القبول: 2019/06/15 تاريخ النشر: 2020/02/08

ملخص:

مشروع أسلمة المعرفة يرى أصحابه بأننا نظرة تقوم على تأسيس نمط فكري وإصلاحي لثمرته في المجتمع المسلم، ولذا كان له جملة من المؤثرات في المفهوم والأثر تعويلا على المنصوص والموروث الفقهي، لكن ذلك ليس مطلقا بل لسلطة العقل لهما في مستجدات العصر التي تكتسب مكوناتها من الواقع الحضاري والعلوم العصرية والتنشئة الاجتماعية ومتغيراتها المدنية الراهنة. الكلمات مفتاحية: الأسلمة، المعرفة، النص، الشرعي، المناهج، النقد.

Abstract:

The project of the Islamization of knowledge is seen by its authors as a vision based on the establishment of an intellectual and reformist pattern -style- that has its fruits in the Muslim society, and therefore it has a number of influences in the concept and effect on the basis of the jurisprudential and jurisprudential heritage, but this is not absolute but the authority of the mind ruling in the latest developments of the age Cultural and modern sciences and social upbringing and its current civil changes.

Keywords: Islamization, knowledge, text, legal, Curriculum, Criticism.

المؤلف المرسل: قبلي بن هني، الإيميل: gubihani198048@gmail.com

الحمد لله رب الناس جميعا، وصلى الله على نبينا محمد المبعوث رمة للعالمين، وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا أما بعد:

لا غرو أن تفعيل النظريات العلمية هي إعمال لمنهجي "المقارنات والمقاربات" بين المسالك الاستدلالية والمناحي التفكيرية، والغرض من ذلك تحصيل كلية منضبطة يتوصل من خلالها إلى ضبط المقاييس المعرفية المحققة في الذهن مع متعلقاتها في الواقع واثرها في الحكم على تصرفات الأمة، التي تنحصر بذلك أصول المفاهيم وتتحدد وجهات الأنظار، بجميع ملابسات المسائل وأسس الموازنات، ومعايير أنظمة المقدرات.

ولذا قامت طائفة تتبنى فكرة "أسلمة المعرفة" كنظرية يعول من خلالها على تأسيس نمط فكري لمساق النمطي في المجتمع المسلم، مع جملة من المؤثرات المفاهيمية تعويلا على النص الشرعي والتراث الفقهي، وقواعد التأويل التي تكاما إلى سلطة العقل التي تكتسب مكوناتها من الواقع والعلوم العصرية والتدافع الحضاري والتنشئة الاجتماعية ومتغيراتها الراهنة.

وقد استبان بذلك أهمية الموضوع والزامية بحث مضامينها ومعارفها الدقيقة، لأن مسن النية وسلامة القصد في علوم الشريعة ولده لا يكفي، فلا بد من طلب الموافقة لقانون الشريعة في ضابط الدليل وشرطها في الدلالة وأثره في التصرفات ومآلات محايير تلك الفهوم العصرية فيها. ولذا ينبغي الإجابة عن الإشكالية التالية: هل نظرية الأسلمة لها مقاييس تضبطها وأنها تندرج تحت المشروعية، وما هي المعالم النقدية التي يمكن تقييم الفكرة وتصحيح مسارها؟

وقد وضعت للبيان والتوضيح لتلك المسالك الخطة التالية، مقدمة ومبحثين والخاتمة،

وهذا تفصيل مسائلها:

المبحث الأول: أسلمة المعرفة بين المفهوم والتأسيس والاستثمار

المطلب الأول - تمحيص مفهوم الأسلمة في ضوء فاعلية العقل في تجديد الخطاب الشرعي

المطلب الثاني - منزلة الأسلمة في منظومة التقديس ومرونة التأسيس

المطلب الثالث - توظيف نظرية الأسلمة في تقييم القراءات الفكرية والتكليفات الشرعية المعاصرة

المبحث الثاني: قراءة نقدية لمشروع الأسلمة في ضوء سلطة العقل والمستجدات الفكرية.

المطلب الأول - اعتراض مسوغات سلطة العقل الإنساني في قراءة الواقع وموجوداته العصرية

المطلب الثاني - نقد الموروث الثقافي والتفريغ الحدائي وأثرهما على مشروع الأسلمة.

المطلب الثالث - تفنيد المرتكزات التأويلية واستشكالاتها المرجعية في ضوء مناهج البحث

العصرية

- خاتمة -

المبحث الأول: أسئلة المعرفة بين المفهوم والتأسيس والاستثمار

المطلب الأول - تمهيد مفهومي للأسئلة في ضوء فاعلية العقل في تجديد الخطاب

الشرعي:

قد تجدد محاضرات العلماء والأدباء في كل عصر ومصر، وتواترت فاعلية المطارحات الفقهية والتيارات الكلامية والنزعات الفلسفية بكل جدية، مبنية على مواقف مذهبية، وروافد مختلفة، وربما في عصرنا كان للثقافة (الاسلامية) ضرورة تجديدية هي الأخرى في إطار ما يسمى بـ "أسئلة المعرفة". ومن أكبر الدراسات تصريحاً في الحقل المعرفي تحديثاً للقضايا البحثية في ضوء المناهج العلمية ومستجدات المعارف الاجتماعية، رسالة بعنوان (إسلامية المعرفة: المبادئ وخطة العمل) لإسماعيل الفاروقي (نشر بالإنجليزية، وترجم للعربية من خلال عدة باحثين، منهم: أبو سليمان وطه جابر العلواني وعبد الوارث سعيد)، ولعلها أبرز الدراسات الرامية إلى التنظير لهذا المشروع، وعلماً مدراً ما يتعلق بتحصيل بوقية اجتهادية فكرية تهدف بذاتها إلى تطوير المنهجية العلمية للمبادئ الإسلامية في ضوء التدافع الحضاري والتنمية العمرانية. وقد أجمل في تلكم الرسالة بتقديم الأطروحة وقضاياها من بواعث محاور الفكرة ولوازمها في التمخيل، وقد ادعى صاحبها أن ثمة ثلثة مفاهيمية، تسبب من خلالها تخلف الأمة وانحطاطها حضارياً، وقد أرجعها إلى "عواملين":

- الازدواجية التعليمية، المتمثلة في الانقسام بين اتجاهين، الإسلامي والعلماني من جهة.

- وانعدام الرؤية الواضحة لتوجيه الفعل الإسلامي في الاتجاه الصحيح من جهة أخرى

(الفاروقي إسماعيل. "إسلامية المعرفة: المبادئ العامة وخطة العمل"، [ترجمة: عبد الوارث سعيد].

دار البحوث العلمية بالكويت، 1983، ص (16-21)).

ثم سطر الهدف العام لمشروع الأسئلة، صرح بالهدف الأساس لهذا المسلك المعرفي في

توصيف الأقاليم من مفهوم إسلامي، فقال (المرجع السابق، ص (33)): "إعادة صياغة المعرفة على

أساس علاقة الإسلام بها، بمعناها سلمتها؛ أي إعادة تعريف المعلومات وتنسيقها، وإعادة التفكير في

المقدمات والنتائج المتحصلة منها، وأن يقوم من جديد ما انتهى إليه من استنتاجات، وأن يُعاد تحديد

الأهداف، على أن يتم كل ذلك في إمكانات تجعل تلك العلوم تثير التصور الإسلامي، وتخدم قضية

الإسلام، وأعني بها و[ددة الحقيقة، و[ددة المعرفة، و[ددة الإنسانية، و[ددة الحياة، والطبيعة الغائبة للخلق وتسخير الكون للإنسان، وإدراك الحقيقة وتنظيمها".

وعلى غرار هذه الحتمية تقرر في نظره بناء مفهوم شامل لأسلمة المعرفة، [دديث جمع فكرت[د في فصل عنوان[د بقول[د: (المبادئ الأساسية للمنهجية الإسلامية)، وقد قال في[د ما نص[د(المرجع السابق، ص (44-45)): "إن أسلمة المعرفة لمي مطلب [دتني لإزالة الثنائية الموجودة في النظام التعليمي، التي هي بدورها مطلب [دتني لإزالة الثنائية من [دتياة الأمة ولعلاج انحرافات[د.. إن "أسلمة المعرفة" فضلاً عن أنها تعالج ألوان القصور التي انزلقت إليها المنهجية التقليدية فإنها تأخذ في الاعتبار عددًا من المبادئ التي تمثل "جوهر" الإسلام.. ذلك أن عملية إعادة صياغة كافة فروع العلم في إطار الإسلام تعني إخضاع نظريات تلك العلوم ومناهج البحث فيها ومبادئها وغاياتها لتلك المبادئ والمفاهيم الجوهرية".

وذكر منها جملة من الو[دات (المرجع نفس[د، ص(57-58)):

- و[ددة الو[دانية للخالق: ودلالاتها في اللزوم العقلي لا ينفك عن[د عنصر الدين والمعتقد في مفاهيم الشرع.

- و[ددة الخلق: وتحتها، نظام الكون - الخليقة في مملكة الغايات - تسخير الخليقة للإنسان.

- و[ددة الحقيقة و[ددة المعرفة. وخرج عن هذه الو[ددة الركائز الثلاثة التالية، والتي

مفادها:

* امتناع التناقض بين الوحي والحقائق الواقعية.

* امتناع التناقض المطلق بين الوحي والعقل.

* البحث في الحقائق الكونية غير متناهي ولا محدود.

- ثم أردف مبينا الو[ددة الرابعة وهي، و[ددة الحياة: وفيها:

* الأمانة الإلهية.

* الخلافة، ونهب[د هنا أن "صفة التدين" لا تعني أن ينسحب الإنسان من الممارسات المعتادة

في الحياة ولا أن يقتصر على الأعمال الخالية من أي قيمة نفعية. فأمر الدين كلاً [د إنما هو صفة لنفس الممارسات الحياتية. وعلى هذا الأساس يبق[د الإسلام ملتحمًا بواقع الحياة والتاريخ".

* الشمولية.

- وجعل الخامسة بمسئ الو[ددة الإنسانية: ومدارها على نفي العصبية للجهة.

وختم الفصل بالعبارة التالية (المرجع نفس[د، ص(69)): "وعلي[د، فإن ما عند الغرب الحديث

من فنون وعلوم إنسانية واجتماعية يجب أن تعاد صياغتها برمتها، وأن تقوم قواعدها الأولية على

البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. دار الفكر بيروت لبنان. دط/ 1415 هـ. ج 3 ص (505). "الاستقراء التام القطعي دل على أن الحضارة الغربية المذكورة تشتمل على نافع وضار: أما النافع منها فهو النامية المادية .. فقد خدمت الإنسان خدمات هائلة من ²يث إن ²جسد ²يواني. وأما الضار منها فهو إهمالها بالكلية لنا ²ية التي هي رأس كل خير .. وهي التربية الرو ²ية للإنسان وتهذيب أخلاق ²، وذلك لا يكون إلا بنور الوحي السماوي الذي يوضح للإنسان طريق السعادة، ويرسم ل ² الخطط الحكيمة في كل ميادين الحياة الدنيا والآخرة، ويجعل ² على صلة بر ² في كل أوقات ². فالحضارة الغربية غنية بأنواع المنافع من النامية الأولى، مفلسة إفلاسا كليا من النامية الثانية. ومعلوم أن طغيان المادة على الروح يهدد العالم أجمع بخطر داهم، وهلاك مستأصل .. و ²ل مشكلت ² لا يمكن ألبتة إلا بالاستضاءة بنور الوحي السماوي الذي هو تشريع خالق السماوات والأرض. لأن من أطغت ² المادة ²تى تمرد على خالق ² ورازق ² لا يفلح أبدا. والتقسيم الصحيح يحصر أوصاف المحل الذي هو الموقف من الحضارة الغربية في أربعة أقسام لا خامس لها، ²صرا عقليا لا شك ²:

** الأول: ترك الحضارة المذكورة نافعها وضارها.

** الثاني: أخذها كلها ضارها ونافعها.

** الثالث: أخذ ضارها وترك نافعها.

** الرابع: أخذ نافعها وترك ضارها.

فترجع بالسبر الصحيح إلى هذه الأقسام الأربعة، فنجد ثلاثة منها باطلة بلا شك، ووا ²لدا صحيحا بلا شك. أما الثلاثة الباطلة: فالأول منها تركها كلها، ووج ² بطلان ² واضح، لأن عدم الاشتغال بالتقدم المادي يؤدي إلى الضعف الدائم، والتواكل والتكاسل..

القسم الثاني من الأقسام الباطلة أخذها: لأن ما فيها من الانحطاط الخلقي وضيا ²ع الرو ²ية والمثل العليا للإنسانية أوضح من أن أبيت ²، ويكفي في ذلك ما فيها من التمرد على نظام السماء، وعدم طاعة خالق هذا الكون..

والقسم الثالث من الأقسام الباطلة هو أخذ الضار وترك النافع، ولا شك أن هذا لا يفعل ² من ل ² أقل تمييز، فتعينت صحة القسم الرابع بالتقسيم والسبر الصحيح، وهو أخذ النافع وترك الضار. وهكذا كان صلى الله عليه وسلم يفعل، فقد انتفع بحفر الخندق .. وقد هم صلى الله عليه وسلم بأن يمنع وطء النساء المرضع خوفا على أولادهن .. وقد انتفع صلى الله عليه وسلم بدلالة ابن الأريقط الدؤلي ل ² في سفر الهجرة .. مع أن ² كافر.

فاتضح من هذا الدليل أن الموقف الطبيعي للإسلام والمسلمين من الحضارة الغربية هو أن يجتهدوا في تحصيل ما أنتجت² من النواحي المادية، ويحذروا مما جنت² من التمرد على خالق الكون جل وعلا فتصلح لهم الدنيا والآخرة، والمؤسف أن أغلبهم يعكسون القضية، فيأخذون منها الانحطاط الخلقي، والانسلاخ من الدين، والتباعد من طاعة خالق الكون، ولا يحصلون على نتيجة مما فيها من النفع المادي، فخسروا الدنيا والآخرة..".

- الثاني: موقف الشريعة من المصطلحات الحادثة، ²يث أن² قد استقر أن تعلق الثوابت في شرعنا بالتوثق بالمفردات الشرعية في معهود خطاب الشارع التي نيظت بها الأ²كام التكليفية والإدراكات التي تؤثر في تقييم التصرفات الإنسانية عموماً. فالأصل هو الاستمسك بغرز الشرع في معهوده من الكلام والنظم والسياق، وهو مقرر عند الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب ²همهم الله تعالى، قال ابن القيم ²م² الله تعالى (ابن القيم الجوزية. إعلام الموقعين عن رب العالمين. تحقيق: مشهور ²سن. دار ابن الجوزي -السعودية. الطبعة: 1423/01 هـ ج 6. ص (64):). "ينبغي للمفتي أن يفتي بلفظ النص مهما أمكن²، فإن² يتضمن الحكم والدليل .. وقد كان الصحابة والتابعون والأئمة الذين سلكوا على مناهجهم يتحرون ذلك غاية التحري .. فتوَلَّد من هجران ألفاظ النصوص والإقبال على الألفاظ الحادثة وتعليق الأ²كام بها على الأمة من الفساد ما لا يعلم² إلا الله، فألفاظ النصوص عصمة وحجة بريئة من الخطأ والتناقض والتعقيد والاضطراب..". وإذا كانت الحال هذه، فإن² لا ينفك أن ثمة وا ²د من الأ²تمالين:

- إما أن يكون المصطلح مجرداً عن الفتن الفكرية التي تترتب عليها مفاصد النظر وموتلا للمحدثات والخرافات، فهذا لا ضرر في استعمال²، قال العلامة ابن القيم (ابن القيم الجوزية. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين . ²قق²: محمد المعتصم بالله البغدادي. الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة: الثالثة، 1416 هـ ج 3. ص (286):). "الاصطلاحات لا مشا²ة فيها إذا لم تتضمن مفسدة".

- وأما إن ترتب علي² الفساد وخرج بأهل² إلى الترف الفكري وأوقع نظاره في اضطراب وتشكيك بالأصول الشرعية والثوابت المرعية، فلا محل ل² في مبا²ث العلم ولا يكون مقبولاً البنية، قال العلامة الشوكاني ²م² الله تعالى (الشوكاني محمد. السيل الجرار المتدفق على ²دائق الأزهار. دار ابن ²زم. الطبعة: الأولى/دت. ص (199):). "إذا جرى الاصطلاح على ما يخالف المعنى الشرعي فهو مدفوع من أصل²".

وعلى غرار هاتين المقدمتين: الموقف الرشيد من الحضارة، والموقف العتيد من اصطلاحات²اتها، نرى تبايناً في الرؤى والطروح في صفوف العلماء والفقهاء في عصرنا اتجاه نحو هذه المشاريع. فمن

- المصطلح الوافد في العلوم الإنسانية ظنين ❶ حتى تثبت براءة ❷.

- المصطلح الشرعي لـ ❷ الأسبقية والأولوية على غيره متى وجد.

ثالثا - دليل الاتباع: وقد أجمل القول في ❷ شارح الطحاوية بقوله ❷ (ابن أبي العز الحنفي. شرح العقيدة الطحاوية. تحقيق: أ ❷ حمد شاكر. طبعة الأوقاف السعودية. الطبعة: الأولى - 1418 هـ ص (25).): "لقد أ ❷ سن القائل:

أيها المغتدي ليطلب علما كل علم عبد لعلم الرسول
تطلب الفرع كي تصحح أصلا كيف أغفلت علم أصل الأصول

ونبينا صلى الله عليه وسلم أوتي فواتح الكلم وخواتمها ❷ وجوامعها ❷، فبعث بالعلوم الكلية والعلوم الأولية والأخروية على أتم الوجوه .. وتالله ما امتاز .. المتأخرون إلا بالتكلف والاشتغال بالأطراف التي كانت همة القوم مراعاة أصولها، وضبط قواعدها، وشد معاقدها، وهمهم مشمرة إلى المطالب العالية في كل شيء. فالمتأخرون في شأن، والقوم في شأن آخر، وقد جعل الله لكل شيء قدرا".

وذهبت طائفة من مفكري الأمة إلى تقدير المشروع قدره من صحة الغاية وسلامة المآخذ، إذ أن المقصود إنما هو مضمون الرسالة التي يتبناها المشروع، وهي تقريب المفهوم الإسلامي إلى مفاهيم وأفكار الفلسفات الغربية، وقيمها التي ترجع إليها في بناء مجتمع مدني يليق بخلافة الأرض وعمارتها. ولنا أن نبين دليل القوم من وجهين:

أولا - الاستفصال في المعاني المستهدفة، بغض النظر عن ❷ دائة اصطلاحاتها، فلا بد من الاستفصال قبل الحكم الإجمالي على النتائج، وقد وضح العلامة ابن تيمية نوع هذا الموقف، فقال ما نصه ❷ (ابن تيمية . درء تعارض العقل والنقل. تحقيق: عبد اللطيف عبد الر ❷ من . دار الكتب العلمية - بيروت . دط/ 1417 هـ . ج 01. ص (299).): "وأما نفع هذا الإستفسار في العقل فمن تكلم بلفظ يحتمل معاني لم يقبل قوله ❷ ولم يرد ❷ حتى نستفسره ونستفصلها ❷ حتى يتبين المعنى المراد وبقية ❷ الكلام في المعاني العقلية لا في المنازعات اللفظية فقد قيل أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء ومن كان متكلماً بالمعقول الصرف لم يتقيد بلفظ بل يجرد المعنى بأي عبارة دلت عليه ❷".

ثانيا: القراءة في أفكار الغير تبدأ من إشكالية (المنهج في القراءة ذاتها)، ولذا لا مسوغ للرفض المطلق إلا بإعادة النظر في (المنهج)، وتقييم الاستشكال الوارد عليه ❷ تحكيم (المنهج). فبالبرغم من أن الذريعة قائمة في منح الورود على الشب ❷، لكن لا بد أن تنفر إليها طائفة ❷ حتى تقتح فحواها بأدق المفاهيم الشرعية ❷ حتى تتلاشى أ ❷ لام أهلها في التأثير في المنظومة الشرعية. ومن لازم هذا الدليل أن ❷

ينبغي للدعاة الاتكامل إلى منهجية معرفية دقيقة بغية التعامل مع المصطلحات وفلسفة ورودها وإطلاقاتها ومحالات استعمالها التي يجتلب اليقين في الفهم والسلامة في الأخذ أو الرد.

وقد تفرض العولمة والتطورات الحضارية على واقعنا المعرفي تنمية النمط الفلسفي وإجبار التواصل المستمر بين الأمم عليه، وقد ارتسمت تلك المعالم بإعداد برنامج أو منهجية تتبنى صور الإعداد المعرفي والاستعداد الدفاعي عن القيم الشرعية والمحاسن الإسلامية التي تنظم الحياة المدنية وتصلح التمدن الإنساني قطعاً (ينظر كتاب: محمد البهي . الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالإستعمار الغربي . مكتبة وهبة، الطبعة الرابعة، 1383هـ). يقول الشيخ الحجوي ر.م.م. الله معززا هذا الجانب (الحجوي). الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي . دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى، 1416هـ. ج 2 ص (481): "شريعة نبينا صلى الله عليه وسلم ليست شريعة جمود وأصار، كما كانت شريعة بني إسرائيل، ولا هي شريعة مانعة للأمة من الترتي والتطور مع الأقاليم، بل شريعة صالحة لكل زمان وكل مكان وكل أمة، فلذا كانت بعثت عليه السلام عامة لسائر الأمم إلى قيام الساعة. وذلك لا يتأذى مع الجمود لأن العالم كله متغير ومتطور".

وبأي القولين أخذ الناظر، ينبغي له أن يعي أن لزوم المواكبة العصرية للمنتجات الفكرية أضحي ملازماً للعقل البشري، فحتى لا يشهد مهزلة يتغامزها الغربيون، وسدا لذريعة العبث في نظام التفكير الذي جاء الإسلام لإصلاحه من مظاهر الفساد والخرافة واللاهوتية والتقليد، لا بد أن نروم تشييد صروح علمية محكمة يوصد الباب دونها عن غير أربابها الموثوقين، وتتمثل في إنشاء مراكز التفكير وتشجيع البحوث ذات قوالب علمية جليلة المآخذ رصينة المعاهد. قال فتحي (سن (فتحي) سن ملكاوي . البناء الفكري.. مفهوم ومستويات وخرائط، المعهد العالمي للفكر- عمان، الإسلامي، 2015 م، ص (266).: "هذه المراكز تستطيع أن تؤدي دوراً مهماً في توليد الأفكار وتطويرها من خلال المشاريع البحثية الجماعية؛ بالإضافة إلى أنها توفر أساساً معرفياً لاتخاذ القرارات المناسبة أو تزويد متخذ القرار بالمسوغات اللازمة لاتخاذ قراره". لكن، وليؤخذ بشدة وبعين الاعتبار أهل العلم والصلاح بإعطاء أولية مطلقة وأهمية بالغة لأصول التشريع وكلياته، حيث تتقدمها مكتسبات الأمة التراثية من فقه الأئمة بالمقاصد الشرعية التي يحمي لهاها نصوص الكتاب والسنة الصحيحة وفقه السلف وأئمة الهدى. فإذا تكلم الناس لزمن الصمت لا تتواءم الدلالات، ومن ثم تناط الجهود بالكليات والأسس لإدراك قوانين الحياة الفاعلة. لأن "نهضة مجتمع ما، تتم في الظروف العامة نفسها التي تم فيها ميلاده، كذلك يخضع بناؤه وإعادة هذا البناء للقانون نفسه" (نقلا من: مالك بن نبي . ميلاد مجتمع . دار السلام، القاهرة . الطبعة: 09، 2012 م، ص (76))، كما قال المفكر مالك

بن نبي رﷺ الله. ولعل أقرب ما يستدل به لهذا الامسلك الفكري من قول الأئمة ما نقل عن مالك وصحت به الرواية إليه قول رﷺ الله تعالى: "لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها" (ينظر: القاضي عياض . الشفا بتعريف ققوق المصطفﷺ. دار الفيحاء - عمان. الطبعة: الثانية - 1407 هـ . ج2 . ص (205)).

لأن نقطة الإنطلاق في الوظيفة الحضارية الراهنة تبحث في تحرير مبدأ الهوية والانتساب الشرعي ثم إثبات مبدأ الولاء في الانتماء لأمة الإسلام وما تتضمنه من خصوصيات دون سائر الأمم. قال المفكر مالك بن نبي مقررا هذا النمط التحديثي للأفكار العربية المسلمة (مالك بن نبي . المسلم في عالم الاقتصاد. دار السلام، القاهرة، ط 2014/11 م، ص (71): "القضية بالنسبة للعالم الإسلامي ليست قضية إمكان مالي، ولكنها قضية تعبئة الطاقات الاجتماعية، أي الإنسان والتراب والوقت في مشروع. تحركها إرادة حضارية لا تحجم أمام الصعوبات، ولا يأخذها الغرور .. ولا ينتظر العمل بها قنة من العملة الصعبة، ولا أي مشروع من خارجها".

المطلب الثالث- توظيف نظرية الأسلمة في تقييم القراءات الفكرية والتكيفات الشرعية المعاصرة:

إذا كان المعنى المنبثق عن تدافع المعارف المقتنصة من بوتقة المناهج ونظرياتها الحتمية، التي تتمحور حول متغير منضبط يتأثر بمقتضيات الوجود، في ظل تويد الرؤى الفلسفية والوجدانية اتجاه إسلامية النظام العام للإنسانية، يعود على غراره معنى مشروع الأسلمة إلى "فك الارتباط بين الإنجاز العلمي الحضاري البشري، والإالات الفلسفية الوضعية بأشكالها المختلفة، وإعادة توظيف هذه العلوم ضمن ناظم منهجي ومعرفي إلهي، قائم على الوحي، وغير وضعي، وهذا معناه أسلمة العلوم التطبيقية والقواعد العلمية، بفهم التماثل بين سنن هذه العلوم وقوانينها، وسنن الوجود وقوانينها، وتوجيه هذه العلوم الوجهة الإسلامية، وتوظيفها لتحقيق المقاصد الإلهية" (نقلا من: ط جابر العلواني . إصلاح الفكر الإسلامي (مدخل إلى نظم الخطاب في الفكر الإسلامي المعاصر)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي - لبنان، دط/2009 م. ص (119)).

وعليه فقد تتلاقح الفهوم في تصور المعاني، أو تتباين القرايح في مدارك النظر، إلا أنه في معاهد البصائر لا تكاد تهترؤ أصرة التصورات في مدارج الإدراكات عن مغزاها في سياق النظام الحصيف، فتترى النقود مقتنصة من عيون المسائل ودقيق المعارف. وليس لها والحال هذه إلا أربابها، ومعلوم أن كلمة الأئمة اتفقت على هذه المنظومة ومعاقدها التأصيلية وتقاسيمها العملية، بانتحال نصوص الكتاب والسنة الصحيحة باعتبارهما ويا معصوما، وأن الأكام الإجماعية المستنبطة منهما فرع عنهما في وجوب الإنفاذ والامتثال. يقول العلامة ابن عاشور (ابن عاشور .

مقاصد الشريعة الإسلامية . [ققق] محمد ابن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، دط/1425 هـ . ج3. ص (350).: "الأحكام الشرعية المتلقاة من الرسول عليه الصلاة والسلام كلها وحي من الله تعالى. ثم لم يزل أئمة الشريعة من عهد الصحابة فما بعد، يتوخّون أن تكون آراؤهم في استنباط الأحكام، مستخرجةً من التفريع عن أصول الكتاب والسنة، ولذلك كانوا كثيراً ما يشددون النكير على القول بالرأي غير المستند إلى ذلك". ويلزم من هذه المقدمة أن البرهان قائم على أن " الحاجة الناس إلى الشريعة ضرورية فوق حاجتهم إلى كل شيء" (نقلا من: ابن القيم. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة . [ققق] محمد الاسكندراني وأحمد عناية، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1425 هـ. ص (298)).

ولذا ترى "الشارع قد عين لمطالب العبد طرقا خاصة على وجوه خاصة، وقصر الخلق عليها بالأمر والنهي والوعد والوعيد، وأخبر أن الخير فيها، وأن الشر في تعديها إلى غير ذلك، لأن الله يعلم ونحن لا نعلم، وأننا إنما أرسل الرسول صلى الله عليه وسلم رهمة للعالمين" (نقلا من: الشاطبي . الاعتصام . [ققق] سليم الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، الطبعة: الأولى، 1412 هـ . ص1. (65)). ويترب عليه اليقين بأن شرع الله تعالى مبني على الحكمة المنوطة بالصلاح العاجل والأجل، وأن مورده الأصلي الكتاب العزيز والسنة المشرفة، ومصادقا في دعوة إبراهيم عليه السلام كما ثأثأ [ققق] [ققق] [ققق] [ققق] بر [ققق] بن جبي جيتر [ققق] تن تي تي البقرة: 129.

وبناء على ما سبق أنفا، فقد لقيت فكرة (أسلمة المعرفة) تقاربا مفاهيميا من قبل فئة مدعو الحداثة (تراجع كتاباتهم مثل: "التأويل الحداثي للتراث" لإبراهيم بن عمر السكران. و"الكتاب والقرآن -قراءة معاصرة" لشحرور، و"التراث والتجديد" لحسن [تنفي]، و"نقد النص" لعلي [ترب]، و"الأسس القرآنية للتقدم" لخلف الله، و"أين الخطأ" لعبد الله العلايلي، ومقال "الإصلاح والتجديد في الدين" لجعيط نشره في مجلة الاجتهاد العدد: 11. وغيرها.)، وجعلوا لها انتشارا واسعا في أندية ومواقع الفكر النهضوي العربي، والذي لواء القطيعة مع التراث الإسلامي بجملة من الحجج - ليس هذا محل بسطها-. فقد دعى إلى هذا التيار -بكل صراحة ووضوح- جماعة لا يستهان بها في المجتمع الثقافي والأندية الفكرية المعاصرة، أمثال: محمد شحرور ومحمد أركون و[حسن] [تنفي] وهشام جعيط وعلي [ترب] ومحمد النويبي ومحمد أحمد خلف الله، يقول هذا الأخير بلسان قومنا: "البشرية لم تعد في حاجة إلى قيادتها في الأرض باسم السماء، فقد بلغت سن الرشد وأن لها أن تباشر شؤونها بنفسها" (ينظر كتاب "العصرانيون" (ص204) في مقالنا بعنوان: "العدل الإسلامي هل يمكن أن يتحقق"). {كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا} [الكهف: 5].

وقد علم من منهجهم لأنهم ينظرون إلى أن التزام الشريعة رجعية وتخلف، وأن المدنية في التحرر المضاهي للشريعة، لكن الحق ما شهد بـ² بعض القوم من أهلها، فقد قال الكاتب السعودي أمين مدني (أمين مدني . الثقافة الإسلامية و²واضرها . الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، دط/1980م. ص (45-46).): "إن التشريع الإسلامي لم يقف في وجه² التطور، ولم يكن عقبة في طريق التقدم، في كل العصور الإسلامية، فقد صهر كل جيل في بوتقت²، ثم شكّل² على الصورة مع الشريعة الإسلامية. والتشريع الإسلامي منذ عصر الفتوح الإسلامية أخذ يقنّ للأشياء بما يفيد المجتمع، والمشرعون في كل جيل يختارون الأسهل، ولا يتأخرون عن² قيوّد من الممكن² لهما".

وهو التوجّه² نفس² الذي فزع إليه² الكاتب علي² قرب² يث ادعى أن فكرة الأسلمة هي "نقيض الإبداع، بمعنى أنّ² يعرقل نشاط الفكر الخلاق بقدر ما يحول دون تطوير العلوم والمعارف، أو دون تجديد المفاهيم والمناهج، ذلك أنّ الصّفة الإسلامية لا تشير هنا إلى مجرّد إطار لحصر موضوع الدّرس، وإنّما تُغلب الاعتبارات الأيديولوجية، فلا يُعقل أن ندعو إلى أسلمة المعرفة، فيما الغربيون يؤلّفون² نواذج المعرفة وأنظمتها، أو² قول عمّال المعرفة واقتصاد المعرفة، أو² قول المعرفة والمصلحة .." (نقلا من: علي² قرب . الإنسان الأدن² (أمراض الدين وأعطال الحداثة) . المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت. الطبعة الثانية، 2010 م. ص (162-163)).

فللناظر أن يتأمل بروية من خلال مقالات القوم² يث يتبيّن ضرر التوجّه² الحداثي على معنى "الأسلمة" من² يث ارتباط² بتفعيل الدين الإسلامي -بغض النظر عن صحة المشروع أصلا-. وهذا لا يكاد يخفّ² على ممارس للدعوة وذي معرفة بالواقع وملابسات فلسفات الغرب² قول²، وفي ذلك يقول العلامة المعلي في الأنوار الكاشفة (المعلي عبد الر²من. الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة . المطبعة السلفية ومكبتها - عالم الكتب - بيروت، دط/1406هـ . ص (18).): "إن أضر الناس على الإسلام والمسلمين، هم المحامون الاستسلاميون. يطعن الأعداء في عقيدة من عقائد الإسلام، أو² لكم من أ²كام²، ونحو ذلك. فلا يكون عند أولئك المحامين من الإيمان واليقين والعلم الراسخ بالدين، والاستحقاق لعون الله وتأييده ما يثبتهم على الحق ويهديهم إلى دفع الشبهة، فيلجأون إلى الاستسلام بنظام. ونظام المتقدمين: التحريف، ونظام المتوسطين: زعْمُ أن النصوص النقلية لا تفيد اليقين والمطلوب في أصول الدين اليقين .. ونظام بعض العصريين: التشذيب [أي التفريق]".

وفي المقابل هؤلاء الثلة من مفكري الناس رأى جمهور من الدعاة تكييف هذه المنظومة² تتقارب جملة وتفصيلا مع المعطيات الدينية للشرع الإسلامي. مع أننا على يقين أن ثمة جملة من المتناقضات التي تحدد التيارات المنادية بالمشروع وإن اتفق هدفهم العام.

ولتلخيص هذا المطارقات يقول الدكتور رمضان سعيد البوطي (يراجع: فالج محمد نكاوي . معجم مصطلحات الفكر الإسلامي المعاصر (دلالاتها وتطورها) . دار الكتب العلمية. دط/دت. ص (297).): "أسلمة النَّفس، لا أسلمة المعرفة، غير أن هذه الحقيقة وإن كانت ثابتة دون ريب، لا تستدعي رفع ذلك الشعار الذي قد يخطر بالبال لأول وهلة، وهو "أسلمة المعرفة". ذلك أن الإسلام لا يتطلب أكثر من أن تكون المعرفة معرفة صحيحة، صافية عن الشوائب، وبعيدة عن التحيز إلى أي جهة قد تبعدها عن ميزاتها العلمية الحيادية. إن التعبير بـ "أسلمة المعرفة" يوحي بفرض تحيز ما على النشاط المعرفي للفكر، وهو ما تنأى عننا طبيعةً منهج المعرفة من حيث هو".

لكن نجد أن ثمة تحفظاً من هذا التحديث، فقد رأى الدكتور سعيد العبيدي أن الإشكال لا يزال قائماً، لقصور النظرة بتغيير مجرد التسميات و[صربيا من غير موجب. ثم قال (اجع مقالاً بعنوان: "أسلمة المعرفة: المفهوم والمشروع". على الرابط: <http://www.msf-online.com/?p=14412>): "للخروج من هذا المأزق لا بدّ أن نؤمن بأنّ المعرفة يجب أن تكون تكاملية كما كانت في العصور الأولى، والتي تجسّدت في العقل الموسوعيّ الشامل لشقّي المعارف؛ منها ما يتعلّق بالوحي، ومنها ما يتعلّق بالكون، ومنها ما يتعلّق بالإنسان، ومنها ما يتعلّق بالواقع المعيش ومتغيّراته الإنسانية؛ لذلك أضحي في الوقت الرّاهن -المتّسم بالتّطور السّريع، والمتشعب بتعدّد التّخصصات الدّقيقة- الإلمام بشقّي العلوم، والإيمان بتكاملها، وعدم [صبر المعرفة في قالب أو أيديولوجية معينة".

المبدئ الثاني: قراءة نقدية لمشروع الأسلمة في ضوء سلطة العقل والمستجدات الفكرية
المطلب الأول - اعتراض مسوغات سلطة العقل الإنساني في قراءة الواقع وموجوداته
العصرية:

مقصود الله تعالى من إنسانية الإنسان بعد الخلق والإنشاء، هو: الكرامة والقوامة والرازقية الطيبة، كما قال الله تعالى: ﴿أَأَنْتُمْ مَنعْتُمْ النَّفْسَ الْكَافِرَةَ أَن تَأْكُلَ مِن مَّا رَزَقْنَاكُمْ فَأِنَّهَا كَانَتْ تَكْفُرًا﴾. قال الزمخشري (الزمخشري . الكشاف عن [قائيق غوامض التنزيل . دار الكتاب العربي - بيروت. الطبعة: 1407، 03هـ. ج2. ص(680).): "قيل في تكرمة ابن آدم: كرم الله بالعقل، والنطق، والتميز، والخط، والصورة الحسنة والقامة المعتدلة، وتدبير أمر المعاش والمعاد. وقيل بتسليطهم على ما في الأرض وتسخيره لهم". وفي هذا المساق يقول المفكر نزار العاني (العاني نزار . الإسلام وعلم النفس (مسرد لبحوث ودراسات التأصيل الإسلامي لعلم النفس) . المعهد العالمي للفكر الإسلامي - لبنان، دط/2008م. ص (118).): "النظرة الإلهية للإنسان والسّنن والنّواميس، بحيث توثّق منها مصادر المعرفة وسبل

منه الراية" (نقلا من: ابن الجوزي . صيد الخاطر . [ققق] [سنن سويدان. دار القلم - دمشق. الطبعة: الأولى، 1425 هـ. (ص25)).

ولما كان العقل لا يكاد يستبد بذاته عن مؤثرات مخصوصة تفرض عليه توجيهها فكريا أو مسالكا تفكريا أو منهجا معرفيا، ورد في الشريعة ما يسد على العقل الضعيف الباب عن الفتنة والترف، وقد جاء السنة النبوية ما يحذر منه، فيما رواه الدارمي من [لديث جابر رضي الله عنه] أن عمر بن الخطاب رضوان الله عليه [أد رسول الله صلى الله عليه وسلم بنسخة من التوراة، فقال: يا رسول الله، هذه نسخة من التوراة، فسكت، فجعل يقرأ ووجه رسول الله يتغير، فقال: أبو بكر رمة الله عليه] تكلتك الثواكل، ما ترى بوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فنظر عمر إلى وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: أعوذ بالله من غضب الله وغضب رسول الله رضينا بالله ربا وبالإسلام ديننا وبمحمد نبيا. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "والذي نفس محمد بيده، لو بدا لكم موسى فاتبعتموه وتركتموني، لضلتمت عن سواء السبيل، ولو كان [يا وأدرك نبوتي، لاتبعتني]" (رواه الدارمي في السنن [ققق] [سين سليم أسد الداراني. دار المغني، السعودية. الطبعة: الأولى، 1412 هـ] -كتاب العلم - باب ما يتق من تفسير [ديث النبي صلى الله عليه وسلم، وقول غيره عند قول صلى الله عليه وسلم (403/1 -ح449)).

وتوجيه هذا التحذير واقتران بالغضب النبوي دليل واضح على شدة الضرر والفتنة التي تحصل من الإفادة من تلك الكتب، والتي يعتمد أصحابها غالبا مراجعهم المحرفة وقراطيسهم المحدثة، كما بينه الإمام الطوفي رحمه الله تعالى في الرد على ألد النصارى، [يث قال ما نصه] (الطوفي . الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية. [ققق] أمد السقا. مكتبة النافذة - القاهرة. دط/دت. ص (28): "رأيت يعتمد في طعن على الإسلام، على التوراة والأنجيل التي بيد اليهود والنصارى، وعلى كتب الأنبياء الأوائل كنسوة إشعيا وأرميا ودانيال، والأنبياء الإثني عشر، ومزامير داود، ونحوها. واعلم أن هذه الكتب مما لا تقوم الحجة علينا بها، لأنها عندنا محرفة مبدلة، نعم، التبديل لم يأت على جميعها، بل دخلها في الجملة". وفيما سقناه في هذا الغرض موف بالعرض. المطلب الثاني - نقد الموروث الثقافي والتفريغ الحداثي وأثرهما على مشروع الأسلمة:

للبحث في ملامح المنهج العقلي أو العقلاني والتفكير الحداثي المعاصر، وخاصة عند رواد "المعهد العالمي للفكر الإسلامي"، [يث يتناغم سوط هذا الطبع مع محاور الأفكار، فيظل يجلد التفكير ويؤلم مغابنه].

ولا تكاد تختلف كلمة العلماء (من المتشرعين) في الردّ إلى صريح النصّ الشرعي وقراءته في ظل التراث المنقح، فحاز الأمر إلى معرفة الموارد التي تُنهل منها الأفكار، وليست العبرة إلا بها، وبُنت الحكمة في نمطية مرجعيتها وعرض حججها بين الأنظار والنظراء، وتحكم من خلالها على تصرفات الناس وتصوراتهم.

والناس -في نظري- ثلاثة أقسام، باعتبار أصول التربية وتكوين المناهج السلوكية:

** طلاب علم ومتعلمون، وموردهم النصوص وفق الأئمة -وهذه الطائفة لا يتعلق بها لديتنا هنا-.

** وإما: العامة من الجهال، وموردهم الواقع والتجارب وانعكاستها بحسب حاجاتهم وبيئاتهم.

** وآخرون: المثقفون الدارسون، وموردهم معادل أفكارهم من تلك الدراسات وفلسفات منظريةها.

وقد أشار العلامة الجزائري البشير الإبراهيمي إلى تلك الفئات بقوله [آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي . دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى، 1997 م. ج. 4. ص (27-28)]: "ويح المسلمون! يولد مولودهم، فيما أن يهمل ولا يعلم- وهذا هو الأكثر- فيستقبل الحياة بلا دين ولا دنيا، وإما أن يعلم هذا التعليم الشائع فيجمد وتخدم في جذوة الإسلام، وإما أن يسلك بـ المسلك الثالث وهو التعليم الأوربي أو المطبوع بالطابع الأوربي فيلحد ويحتقر آباءه وأمته ودينه ولغته ووطنه، فمن للمسلمين؟".

قلت: وكما هو معلوم لدى كل ممارس للبحث العلمي أن المجالات الثقافية أضحت نمطا فكريا تمكنت بقوة في برمجة الأفكار وتنقيح تصرفات الناس وفق معيارها، بحيث تعتبر محركا بحثيا دقيقا وخزانة للمعارف التراثية. ومن خلال نشر الأبحاث في الوسط الأكاديمي، لتحليل النصوص الشرعية وقراءة ما تضمنته من الحكم والأحكام والسير، وغيرها. فكثير من أولئك القوم "مثلهم مثل من يحاول منع الناس من طلب الحقيقي الخالص من الأقوات والسمن والعسل والعقاقير .. وغير ذلك بذكر ما وقع من التزوير والتليس والتدليس والغش في هذه الأشياء، ويطيل في ذلك. والعامل يعلم أن الحقيقي الخالص من هذه الأشياء لم يرفع من الأرض، وأن في أصحابها وتجارها أهل صدق وأمانة، وأن في الناس أهل خبرة ومهارة يميزون الحقيقي الخالص من غيره .. والمؤمن يعلم أن هذه ثمرة عناية الله عز وجل بعباده في دنياهم، فما الظن بعنايتهم؟ لابد أن تكون أتم وأبلغ، ومن تتبع الواقع وتدبره وأنعم النظر تبين لـ ذلك غاية البيان" (نقلا من: المعلي . الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة . ص (98)).

ولذلك ²حرص علماء وفقهاء زماننا إعمالاً للموروث العلمي، الرامي إلى لزوم الاستوثاق من العلوم تحصيلاً لموافقة من سبق من النظائر، آخذين من الجديّة بما "يجب على كل ناظر في الدليل الشرعي مراعاة ما فهم منهُ الأولون، وما كانوا عليهِ في العمل به، فهو أرى بالصواب، وأقوم في العلم والعمل" (نقلاً من: الشاطبي . الموافقات . ²فقهُ مشهور بن ²سن، دار ابن عفان. الطبعة الأولى، 1417هـ ج3. ص(289)). ولله درُّ شيخ الزيتونة ابن عاشور إذ يقول ر²م² الله تعالى (ابن عاشور . المقاصد ج3. ص(221-222) وما بين الخطين من كلامي): "فللقائم بالشرعية ولأصحاب التفرع في التشريع أن يقفوا في هذا المقام موقف ردع هذه العوارض النادرة بإرشاد يزيل الضلال والخطأ ويفضح ذلك الأفن.. فما كان من هذه العوارض خاصاً بنفس صا ²ب² فعلاج² الموعظة الشرعية والتربية -يدل على وفرة عقل الشيخ وسعة علم² بالدعوة.. وإن كان ضرره متعدداً مثل من يدعو إلى اتباع² في هذه الرعونات فعلاج² العقوبات.. وهي من صلاح²يات ولي الأمر".

قلت: والتنبُّب عن هذا التوجيه² بالغلو والتجافي، وبالاعتراض والتعالي، آيل بصا ²ب² إلى الغلط والخلل، ولذلك ²لرم أغلبهم من صحة الفهم، لبعدهم عن فق² الآثار وتببع فق² المتقدمين التابعين ومن بعدهم من أصحاب المذاهب والأئمة المجتهدين. وقد قال ابن القيم ر²م² الله تعالى مشيداً بصحة الفهم (ابن القيم . إعلام الموقعين عن رب العالمين . ج2. ص(164)). "صحة الفهم و²سن القصد، من أعظم نعم الله التي أنعم بها على عبده، بل ما أعطي عبد عطاء بعد الإسلام أفضل ولا أجل منهما .. وصحة الفهم نور يقذف² الله في قلب العبد يميز به بين الصحيح والفساد والحق والباطل والهدى والضلال والغي والرشاد، ويمده ²سن القصد وتحري الحق وتقوى الرب في السر والعلانية، ويقطع مادته² اتباع الهوى وإيثار الدنيا وطلب محمداً الخلق وترك التقوى".

وهذه مقالات متكلمتهم في الغيبات والنبوات و²تي الإلهيات، لدليل واضح على سوء الفهم وقلة البصاعة، زيادة على الجرأة على ²ق الله تعالى و²ق شريعت² الغراء. وما وقع بينهم من التناقض والاضطراب لبرهان قاطع على بعدهم عن مدارك التأويل ومحابر التعليل، مع أن جُماع النظر في الكونيات والغيبات لا يخرج عن موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول. ولا يتصور عاقل البتة أن ثمة يتعارضاً أو تضاداً ²ققيقياً بي العقل صريح والنقل الثابت الصحيح. ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في ذلك (ابن تيمية . منهاج السنة النبوية . ²فقهُ محمد رشاد سالم. ونشرت² جامعة الإمام السعودية. الطبعة: الأولى، 1406هـ ج2 ص (110)): "وخلص ما عند أرباب النظر العقلي في الإلهيات من الأدلة اليقينية والمعارف الإلهية، قد جاء به الكتاب والسنة، مع زيادات وتكميلات لم

يهتد إليها إلا من هداه الله بخطاب²، فكان فيما جاء به² الرسول من الأدلة العقلية والمعارف اليقينية فوق ما في عقول جميع العقلاء من الأولين والآخرين".

ولذلك برز كثير من العلماء لحماية بيضة الإسلام من هذه الشائكة الفكرية والطائفية، وخرجوا بعصارة ما عند القوم من الأوهام والأسقام، و²افظوا لهم على مكانتهم وأوكلوهم إلى جنابهم ووظائفهم، وهذه من محاسن الأئمة الناصحين. وإليكم مثالا وا²دا من رسوم هذه النزعة في موقفهم من الصحابة رضي الله عنهم. فقد وافقوا منحج البا²ث "جولدزهر وإخوان² المستشرقين المحاولين تصوير الصحابة في صورة مغفلين خرافيين" (نقلا من: المعلمي. الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة ص (133)).، ²تق تخلصو لهم مسا²ة العقل في الاعتراض على منقولاتهم وردّ علومهم -وهو المقصد نفس² الذي سلك² الرافضة-. ولذلك الناظر في جهود المستشرقين قاطبة فيما يتعلق بالرواية والدراية، ونقد المتون والأسانيد، والاهتمام بنقد مرويات السيرة النبوية ومواقف الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، وما تعلق بكل ذلك من مدونات التراث الحديثي والفقهية، وخاصة مبا²ث الإلهيات والنبوات والوحي. فقد دار نقل خبر ذلك كلاً² بواسطة الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. والتركيز على هذه الفئة من الأمة ل²قدر كاف في تغيير مبدأ النظر إلى² يوية الحركة الفقهية والعلمية والمنهجية والفكرية عموماً.

ونحن نعتقد أن هذه الثلثة التي خصها الله تعالى بالشرف بصحبة النبي صلى الله عليه وسلم ونصرت² و²لفظ شريعت² ونشر كلمت² هم أعيان الإسلام وجوهر الأمة الإسلامية رضي الله عنهم أجمعين. وعلى هذا اتفق أهل العلم المرضيين من السلف والخلف "فلا يحتاج أ²د منهم مع تعديل الله تعالى لهم المطالع على بواطنهم إلى تعديل أ²د من الخلق لهم، فهم على هذه الصفة إلا أن يثبت على أ²دهم ارتكاب ما لا يحتمل إلا قصد المعصية، والخروج من باب التأويل، فيحكم بسقوط عدالت²، وقد برأهم الله تعالى من ذلك، ورفع أقدارهم عن².. هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقول² من الفقهاء" (نقلا من: الخطيب البغدادي. الكفاية في علم الرواية. أبو عبدالله السورقي وإبراهيم ²مدي. المكتبة العلمية، المدينة المنورة. دط/دت. ص (48)). ولذا لا يجوز لأ²د أيّاً كانت منزلت² وجاه² وسلطان² وعبقريت² أن ينتقص أ²د منهم، أو يعيّر به شيء مهما كان تافهاً، لأن في ذلك مخالفة ومحادة لحكم الله تعالى وشهادة رسول² صلى الله عليه وسلم وإقرار العقل والفضيلة والاعتبار.

المطلب الثالث - تفنيد المرتكزات التأويلية واستشكالاتها المرجعية في ضوء مناهج البا²ث

العصرية:

من الجدير بالبيان، أن الكتابة في خصائص المدارس العصرية ومناهجها الفلسفية لا بد من توخي الحقيقة وملازمة الصدق وتحري الدقة العلمية، في النقل والتمحيص والنقد والتوجيه².

وخاصة ما تعلق بمصطلحات التي لها دلالاتها عند أرباب المدارس، فلا بد من معرفة خصوصيتها المعرفية والتزام [2]بها الدلالي، قال الإمام ابن تيمية (ابن تيمية . مجموع الفتاوى . [2]فق [2]أنور الباز وعامر الجزار. دار الوفاء. الطبعة: الثالثة، 1426 هـ ج 9 ص (66).): "كل من شرح كلام غيره وفسره وبين تأويله [2] فلا بد له [2] من معرفة [2]دود الأسماء التي فيه [2]".

وقد أشرت إلى هذه النقطة بالذات، لأنها في الواقع عسيرة المأخذ خطيرة المقصد لتعلقها بدخائل النفوس ومكاره العقول، قال الشيخ أبو زهرة (أبو زهرة . محاضرات في النصرانية. دار الفكر العربي - القاهرة الطبعة: الثالثة 1381 هـ. ص (10).): "عسير على المرء أن يكتب في رأي يخالف رأيه [2]، ويتحرى مع هذه المخالفة أن يصور الرأي، كما يجول بخاطر صا [2]ب [2]، وينبعث في نفسه [2] فيبين دوافعها [2] وغاياتها [2]، وإذا كان ذلك واضحاً في رأي مخالف برئائي، فكيف تكون الحال إذا كانت المخالفة في عقدية تعتنق، وتتغلغل في أعماق النفس، وتستكن في أطوائها! إن الطريق [2] ينئذ يكون أوعث ومسالك [2] أضيق".

وقد شهدنا بما علمنا من ظاهر أمر القوم، من المنكر المجتمع في مقاصد هذه المدرسة وتصرفات أهلها، إذ أن المقرر في علم النفس أن: الظاهر مرتبط بالباطن أتم ارتباط، فصار عندهم بجمّاع تلك المقالات، خلل في التفكير وخبل في العقل، وتخللت روحهم الو [2]شة واستحكم فيهم الداء، [2]تقى تقاعست نفوسهم في العبودية ومعرفة [2]ق الله تعالى. هذا من جهة العمل القلبي الباطني، وأما ما تعلق بالظاهر وأ [2]قوال التصرفات ترى فصلاً وبونا بين الجانب التصوّري الذي تأصلت معاقده في الأصول الفكرية، وبين الجانب التصرّفي الذي يكتن [2] الذوبان في الواقع بحجة المصلحة أو الوسطية ونحو ذلك من الذرائع. ولعل بعضهم ينظر في الآيات المنزلة ويتدبر ألفاظها، ويُعمل عقلاً المنهوك فيجد من المعاني التي يستحسنها شاهداً لمذهب [2] أو فكرت [2]، وهي في [2]تقيقتها البيانية لا تستقيم مع النظم القرآني، فضلاً عن مخالفة المقصود الرباني. تجد هذا وأكثر في منتدياتهم ومواقعهم ومؤلفاتهم ومحاضراتهم ولقاءاتهم التلفزيونية وغيرها، وقد شمل هذا اللون (النهضوي) كل المجالات المعرفية والمسالك الفكرية، وإن كان يرتكز في الأصل على المعالم الثلاثة: الأدب والشعر - السلوك والقيم - الشريعة والخطاب الديني.

ثم ليس من الحصافة أن ندين رأياً أو فكرة ونحن لم نتطلع ملابسات قضاياها المنوطة بفلسفتها ومحور متغيرها الذي تبني عليه [2]، وبأذن [2] إشارة [2]تقى تتقارب المفاهيم التي تعود على أصل الشريعة بالإبقاء والتحصيل من [2]يث مقصود الشارع في نفوذها على عموم المكلفين بما يتوافق مع الفطرة والسما [2]ة والعقل السليم من الشوائب.

وهنا نقف وقفه بافتح عن وجن التسويغ لهذه المنظومة التي هي في واقع الأمر تحصيل
 لاصل، لأن معول إدراك المصالح في التصرفات من معاهد التشريع الإسلامي، فلا غرو أن النظم
 الحضارة العصرية الفاعلة في بناء الإنسانية قيميا وفكريا وعمليا ومدنيا هي عين تلك المصالح. فأين
 محل مشروع الأسلمة من تلك معاهد والنظم؟

لأننا اتفقت كلمة النظار من فحول المتشريعين وأرباب المقاصد الشرعية أننا إذا "دلت أدلة
 شرعية على أن الشريعة اعتبرت من مقاصدها معاني اعتبارية، أو معاني عرفية خاصة المتاجت
 الشريعة إلى اعتبارها في مقاصدها لما تشتمل عليها من تحصيل صلاح عام أو دفع ضرر كذلك.. وجب
 على الفقيه سبر تلك الاعتبارات. فإن اصل لنا الظن في الجملة بأنها مقصودة للشارع أثبتها كمسائل
 فرعية قريبة من الأصول، ولا يجترئ على أن يتجاوز مواقع ورودها. وإن قوي الظن بأنها مقاصد
 شرعية مطردة فلنا ليند تأصيلها ومجاوزة مواقع ورودها.. فأما الأوهام، وهي المعاني التي يخترعها
 الوهم من نفس دون أن تصل إلينا من شيء محقق في الخارج.. وكذلك التخيلات، وهي المعاني التي
 تخترعها قوة الخيال بمعونة الوهم بأن يركبها الخيال من عدة معان محسوسة محفوظة في الحافظة
 .. فليس شيء من هذين بصلاح لأن يعد مقصداً شرعياً. لأن الله تعالى قال لرسولنا: {إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ
 الْمُبِينِ} أي الذي ليست فيها شائبة من باطل أو فساد" (نقلا من: ابن عاشور. مقاصد الشريعة
 الإسلامية. محمد الحبيب ابن الخوجة. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر. دط/ 1425 هـ
 (172-169/3)).

والحاصل أن كل باعث للفساد لا أو مالا يعد مردودا في موازين النقود والردود، مما يعتبر
 مطية إلى الكلام في الدين وأكام الشريعة، فلا مناص من رصد قنواتها التي تستقي منها الفكر، وما
 تنطوي عليها من الشبه، وبالخصوص مما فرخ في أفئدة وعقول كثير من مثقفي هذه الأمة. فمن
 الحزم في تعطيل بنود هذه المقالات، وكشف ما مواردها التي تستلهم منها تصوراتها وتزيد في غبن الأمة
 مشق عصاها وكسر ودهتها وتخريب هويتها.

فلا بد والحال هذه، أن كل تصرف أو فعل يلزم صا بنا ينبغي أن يعرض على هذا الميزان،
 وهو تشوف الصلاح فينا ومقدار نفعنا في نفسنا وأثره في غيره. كما ينبغي نوطنا بالمقاصد لما فينا من
 تمكين الامتثال وداعية الموافقة. ولأجل تحصيل هذا الصلاح وبواعثنا، والبحث عن سبل سريانهنا في
 المجتمع انبرى أهل العلم بالفقه والأدلة والاستنباط -في كل عصر- النظر فيما يحدث الحوادث،
 ويحكمون عليها بما يليق بها في أنظارهم وفق المنظور المقاصدي وأصولنا الحكمية وكلياتنا المنضبطة،
 بغض النظر عن خلافهم أو اتفاقهم.

- خاتمة:

الناتج من تفعيل أمّات القواعد في تأسيس معقولات أرباب المعاهد، لا يمكن أن يحكم على إسقاط منظومة التشريع إلا بإنتاج عقل أعلى من هذا مستوى وأرفع مضمونا. وما دام أننا يسري في عقلانيتنا مفاهيم الغرب فلا يزال أبعد عن هذه الصناعة وبقية في البلادة مترنحا. لأننا فاتنا موارد الإدراكات ومساطر المفاهيم وتقاسيم المعرفة.

ويترتب على تفعيل هذا المنظور العلمي الدقيق أعمال منهج (المقارنات) لتحصيل كلية منضبطة ليتوصل بها إلى طلب مطابقة التصديقات المحققة في الذهن مع متعلقاتها في الواقع، التي تنحصر من خلالها أصول المفاهيم وتتحدّد وجهات الأنظار، بحيث يمكن توجيه إرادات أصحابها والإجابة بجميع ملابسات المسائل وأسس الموازنات، فتشتدّ الملكات وتُسدّد الفهوم وتستقيم معايير أنظمة المقدرات.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- إسماعيل الفاروقي: "إسلامية المعرفة؛ المبادئ العامة وخطة العمل"، [ترجمة: عبد الوارث سعيد]. دار البحوث العلمية بالكويت، 1983م.
- ابن عاشور. أصول النظام الاجتماعي في الإسلام. الشركة التونسية - المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دط/دت.
- ابن كثير. تفسير القرآن العظيم. [مققة] سامي سلامة. دار طبية السعودية. الطبعة: الثانية، 1420هـ.
- الأمين الشنقيطي. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. دار الفكر - بيروت - لبنان. دط/1415 هـ.
- ابن القيم الجوزية. إعلام الموقعين عن رب العالمين. تحقيق: مشهور [سن]. دار ابن الجوزي - السعودية. الطبعة: 1423/01هـ.
- ابن القيم الجوزية. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين. [مققة]: محمد المعتصم بالله البغدادي. الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة: الثالثة، 1416 هـ.
- محمد الشوكاني. السيل الجرار المتدفق على [مدائق الأزهار]. دار ابن [مزم]. الطبعة: الأولى/دت.
- جمال سلطان. دفاع عن ثقافتنا، دار الوطن: الرياض، الطبعة 1412/01.
- ابن أبي العز الحنفي. شرح العقيدة الطحاوية. تحقيق: أحمد شاکر. طبعة الأوقاف السعودية. الطبعة: الأولى 1418هـ.
- ابن تيمية. درء تعارض العقل والنقل. تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن. دار الكتب العلمية - بيروت. دط/1417هـ.
- محمد البهي. الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالإستعمار الغربي. مكتبة وهبة، الطبعة الرابعة، 1383هـ.
- الحجوي. الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي. دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى، 1416هـ.
- فتحي [سن] ملكاوي. البناء الفكري.. مفهوم ومستوياته وخرائطه، المعهد العالمي للفكر - عمان، الإسلامي، 2015م.
- مالك بن نبي. ميلاد مجتمع. دار السلام، القاهرة. الطبعة: 09، 2012م.
- القاضي عياض. الشفا بتعريف [مققوق المصطفى]. دار الفيحاء - عمان. الطبعة: الثانية - 1407 هـ.
- مالك بن نبي. المسلم في عالم الاقتصاد. دار السلام، القاهرة، ط11/2014م.

- ط² جابر العلواني . إصلاح الفكر الإسلامي (مدخل إلى نظم الخطاب في الفكر الإسلامي المعاصر)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي - لبنان، دط/2009 م.
- ابن عاشور . مقاصد الشريعة الإسلامية . [ققق²] محمد ابن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، دط/1425 هـ.
- ابن القيم الجوزية . مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة . [ققق²] محمد الاسكندراني وأ²مد عناية، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1425 هـ.
- الشاطبي . الاعتصام . [ققق²] سليم الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، الطبعة: الأولى، 1412 هـ.
- أمين مدني . الثقافة الإسلامية و²واضرها . الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، دط/1980 م.
- علي ²رب . الإنسان الأدن² (أمراض الدين وأعطال الحدائثة) . المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت. الطبعة الثانية، 2010 م.
- ناصر عبد الكريم العقل . دراسات في الأهواء والفرق والبدع. دار اشبيليا - الرياض، الطبعة الأولى، 1418 هـ.
- عبد الر²من المعلي . الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة . المطبعة السلفية ومكتبها - عالم الكتب - بيروت، دط/1406 هـ.
- فالج محمد نكاوي . معجم مصطلحات الفكر الإسلامي المعاصر (دلالاتها وتطورها) . دار الكتب العلمية. دط/دت.
- الزمخشري . الكشف عن ²قائغ غوامض التنزيل . دار الكتاب العربي - بيروت. الطبعة: 1407، 03 هـ.
- نزار العاني . الإسلام وعلم النفس (مسرد لبحوث ودراسات التأصيل الإسلامي لعلم النفس) . المعهد العالمي للفكر الإسلامي - لبنان، دط/2008 م.
- ديوان المتنبي دار بيروت، دط/1403 هـ
- ابن الجوزي . صيد الخاطر . [ققق²] ²سن سويدان. دار القلم - دمشق. الطبعة: الأولى، 1425 هـ.
- سنن الدارمي [ققق²] ²سين سليم أسد الداراني. دار المغني، السعودية. الطبعة: الأولى، 1412 هـ.
- الطوفي . الانتصارات الإسلامية في كشف شب² النصرانية. [ققق²] أ²مد السقا. مكتبة النافذة - القاهرة. دط/دت.
- آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي . دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى، 1997 م.
- ابن تيمية . منهاج السنة النبوية . [ققق²] محمد رشاد سالم. ونشرت² جامعة الإمام السعودية. الطبعة: الأولى، 1406 هـ.
- الشاطبي . الموافقات . [ققق²] مشهور بن ²سن، دار ابن عفان. الطبعة الأولى، 1417 هـ ج 3.
- الخطيب البغدادي . الكفاية في علم الرواية . أبو عبدالله السورقي وإبراهيم ²مدي. المكتبة العلمية، المدينة المنورة. دط/دت.
- ابن تيمية . مجموع الفتاوى . [ققق²] أنور الباز وعامر الجزار. دار الوفاء. الطبعة: الثالثة، 1426 هـ.
- أبو زهرة . محاضرات في النصرانية. دار الفكر العربي - القاهرة الطبعة: الثالثة 1381 هـ.
- ابن القيم . إغائة اللهان من مصائد الشيطان. [ققق²] محمد ²أمد الفقي. دار المعرفة - بيروت. الطبعة الثانية، 1395 هـ.
- ابن عاشور . مقاصد الشريعة الإسلامية. محمد الحبيب ابن الخوجة. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر. دط/ 1425 هـ.